

الاقتصاد السري الجديد

ريتشارد ران

مركز كاتو

9 ديسمبر 2009

New Underground Economy

By Richard W. Rahn

Cato Institute

ترجمة: علي الحارس

- من كبار الباحثين في مركز كاتو.
- رئيس مركز النمو الاقتصادي العالمي.
- رئيس هيئة مدراء السلطة المالية في جزر كايمان (2002-2008). وهذه الهيئة مسؤولة عن تنظيم شؤون أكبر مركز مالي خارج أمريكا.
- عضو رئاسة مشروع النمو والتحول الاقتصادي في بلغاريا (1990-1991).
- نائب رئيس وكبير الاقتصاديين في غرفة التجارة الأمريكية (ثمانينيات القرن الماضي).
- أستاذ في عدد من الجامعات.
- قدم شهادات استشارية للكونغرس الأمريكي أكثر من 75 مرة.
- دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولومبيا.

ريتشارد ران

تتسارع حاليا الحركة المتصاعدة للاقتصاد السري أو «الأسود». وتتحمل سياسات الحكومة الجزء الأكبر من المسؤولية عن ذلك. ودليل ذلك التقرير الذي صدر مؤخرا عن شركة ضمان الودائع الفيدرالية (FDIC)، والذي خلص إلى نتيجة مفادها أن (7.7%) من المعيلين في أمريكا (17 مليون على الأقل) «لا مصرفيين». أي: ليست لديهم حسابات مصرفية. وأن حوالي (17.9%) من المعيلين في أمريكا (21 مليون تقريبا) «تحت مصرفيين»: أي يعتمدون على خدمات مالية غير مصرفية مثل صرف الشيكات وتحويل الأموال. وعندما يتحسن الوضع الاقتصادي وتزداد الدخول، يكون الافتراض الطبيعي أن تنخفض نسبة من لا حسابات مصرفية لديهم، لا أن ترتفع كما يحصل حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن عائدات الضرائب تنخفض على مستوى الدولة والولايات والمدن بوتيرة أسرع بكثير مما كان متوقعا عبر الانخفاض البسيط في الناتج المحلي الإجمالي وتعديلات قانون الضرائب التي حدثت منذ بداية الركود. أما كمية العملة المتداولة خارج مصارف الخزانة الأمريكية والاحتياطي الفيدرالي وخزائن مؤسسات الودائع، أي: العملة التي يتداولها

الاقتصاد السري الجديد

الأفراد وقطاع الأعمال. فقد ارتفعت بنسبة (13.3%) خلال العامين الماضيين. وذلك بينما لم تتغير القيمة الاسمية الحقيقية للنتاج المحلي الإجمالي (وليسست القيمة المعدلة بالتضخم). وانخفضت القيمة الحقيقية للدخل في الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المعدلة بالتضخم) بأكثر من (3%). ومع تطور الوسائل الالكترونية المستخدمة في الدفع والخدمات المالية يمكن توقع انخفاض. لا ارتفاع. نسبة كمية العملة في الناتج المحلي الإجمالي.

يشير مصطلح (الاقتصاد السري) إلى كل من: النشاطات المشروعة (كأعمال شركات البناء والخدمات التي تدفع الضرائب). والنشاطات غير المشروعة (كالمخدرات والبغاء). وقد عرفت عدة دول. كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا واليابان. عبر تاريخها قطاعات اقتصادية صغيرة نسبيا تتصف بأنها تتفادى التقارير الضريبية و/أو تمارس أعمالا غير مشروعة. مع نسبة مشاركة نمطية تقدر بـ (13%) في الناتج المحلي الإجمالي. أما معظم الدول الأوروبية فتنشط فيها قطاعات اقتصادية سرية أكبر بنسبة نمطية تقدر بـ (20%). ويعود جزء من سبب ذلك إلى رغبتها بالتملص من نسب الضرائب المرتفعة. كما يعتقد أن إيطاليا وبعض شقيقاتها من دول أوروبا الجنوبية تنشط فيها قطاعات اقتصادية سرية تشكل (30%) أو أكثر من أوجه النشاط الاقتصادي. ولا يزال في ذاكرتي ما قاله وزير المالية الإيطالي في أحد الاجتماعات قبل ما يقارب العشرين عاما حين افترض أن «حجم الاقتصاد أكبر بـ (40%) مما ذكرته التقارير». وإذا أردنا الحديث عن بعض الدول النامية و/أو الدول شديدة الفساد. فسيكون للاقتصاد السري نسبة عالية تقدر بـ (70%) من مجمل النشاط الاقتصادي.

إن تقرير (FDIC) حول حجم القطاع (اللامصرفي) أو (تحت المصرفي) في أمريكا ينبغي أن يكون جرس إنذار. وذلك لأن من لا يستخدم النظام المصرفي بشكل دائم يتوجب عليه أن يدفع أجورا أعلى لصرف الشيكات أو دفع الفواتير أو تحويل الأموال. كما إن من يخزن أمواله في المنزل على شكل عملة دون أن يضعها في المصرف يجعل من نفسه فريسة

الاقتصاد السري الجديد

أسهل للمجرمين. ويكون عرضة لخسارتها بحريق أو فيضان أو حتى مجرد الإهمال. وليس من المفاجئ معرفة أن أغلبية اللامصرفيين (71%) لديهم دخل يعيلون به أسرهم يقل عن 30 ألف دولار سنويا.

هنالك العديد من الأسباب التي تجعل الناس تعزف عن وضع أموالها في المصارف: ومنها سياسة «اعرف زبونك» وغيرها من ضوابط مكافحة غسيل الأموال التي تعسر فتح حساب مصرفي في وجه من لا يحيا حياة طبيعية كالشباب والعمال المؤقتين والمهاجرين شرعيين كانوا أم غير شرعيين. أضف إلى ذلك السبب أن تلك الضوابط نفسها مسؤولة عن زيادة أجور الخدمات المصرفية مما يشكل عبئا خاصا على كاهل ذوي الدخل المنخفض. ومن المؤكد أنه كلما سن الكونغرس تشريعا جديدا أو قامت مصلحة الضرائب بتطبيق ضوابط جديدة لإمساك المتملصين من الضرائب. فسيكون الجزء الأكبر من العبء الحقيقي لتكاليف التطبيق منصبا على عاتق هؤلاء الذين هم أقل قدرة على دفعها. أما من يريد التحايل على القانون فسيجد طريقه لذلك حتما.

كما يتجنب الناس فتح حسابات مصرفية لأنها عرضة للحجز وأحكام القضاء والضرائب الإضافية وما أشبهه. وتزايد الحالات التي تجبر فيها الدولة المصارف ومؤسسات الخدمات المصرفية على التجسس والإبلاغ عن الزبائن. وهذا لوحدته يشكل عاملا منفرا للكثير من الناس ويتسبب بعثورهم على وسائل أخرى للحفاظ على السرية المالية.

لقد أظهرت الكثير من الدراسات أن الناس عندما يعتقدون بأن الضرائب التي يدفعونها معقولة ويتم إنفاقها بحكمة من قبل القادة السياسيين. فإن مستوى الاستجابة الضريبية يرتفع. والعكس بالعكس. وفي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أدلة متزايدة على أن الكثير من أموال الضرائب لا يتم إنفاقها بحكمة وإنما تذهب في طريق المحسوبيات السياسية. وعلى مدى العام الفائت بالأخص. أصبح الناس أكثر إدراكا لحقيقة أن الكثير من السياسيين في واشنطن ممن يؤيدون زيادة الضرائب ويحاججون بأن الجميع ينبغي

الاقتصاد السري الجديد

أن يدفعوا الضرائب. إنما كانوا هم أنفسهم يراوغون قوانين الضرائب وضوابطها. فعندما يكون وزير المالية ورئيس لجنة البرلمانية المسؤولة عن زيادة دخل الدولة (الجنة صياغة ضوابط الضرائب) متهمين كليهما بالاحتيال الضريبي، فمن شأن ذلك أن يدمر الشرعية الأخلاقية لجباة الضرائب مما يجعل المواطن العادي يبدو بمظهر الأبله، فيندفع بتأثير ذلك ليقوم بالفعل نفسه من خلال تحاشي دفع الضرائب بشكل شرعي، أو التملص منها بشكل غير شرعي.

إن الدليل يشير بوضوح شديد إلى أن الدولة لا يمكنها زيادة الاستجابة الضريبية وتقليص حجم الاقتصاد السري من خلال زيادة الضوابط المرهقة. وليس من قبيل الصدفة أن تجد حجم الاقتصاد السري أصغر بكثير في الدول التي تسمح لمواطنيها بدرجة عالية من الحرية الشخصية والمالية، بما فيها السرية المالية، وتنفق أموال الضرائب بحكمة وإنصاف وكفاءة، وذلك بالمقارنة مع الدول التي يشيع فيها الفساد والاستبداد. فيا سياسيي واشنطن... اسمعوا وعوا.